مكافحة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة

م.م. اسراء احمد جبار

مفهوم الفساد الاداري

هو سوء استخدام السلطة الادارية داخل المؤسسة لتحقيق منفعة شخصية او مصلحة غير مشروعة من دون حدوث اختلاس مباشر للاموال . فهو انحراف الموظف عن واجباته الوظيفية والقانونية .

- يختلف الفساد الاداري عن المالي لانه لا يتضمن اموال مباشرة بل يتجسد في السلوكيات الادارية الخاطئة

صور الفساد الاداري

- المحسوبية والوساطة في التعيين والترقية والنقل
- سوء استخدام السلطة الادارية
- تعطيل او تاخير المعاملات بلا سبب
- تجاوز الصلاحيات القانونية
- الاخلال بساعات الدوام والواجبات الوظيفية
- عدم الالتزام بالتعليمات والضوابط الرسمية
- استخدام موارد الدولة بشكل شخصي
- التلاعب بالملفات او البيانات

من المستفيد من الفساد الاداري

الموظف او المسؤول داخل المؤسسة

- تعزيز النفوذ داخل المؤسسة : لان المراجعين يصبحون مرتبطين به لتحقيق مصالحهم
- الحصول على الخدمات أو امتيازات خاصة : يستفيد من المراجعين مقابل تسهيل معاملاتهم
- تكوين شبكة علاقات تحميه : هذه العلاقات تساعده في تجنب المساءلة أو العقوبات
- تفادي المواجهة أو المحاسبة : من خلال تبادل المجاملات مع جهات أو افراد مؤثرين

المواطن أو المراجع أو الجهة الخارجية

- تسريع انجاز المعاملة : يحصل على خدمته دون انتظار طويل أو اجراءات مرهقة .
- الحصول على خدمة غير مستحقة : تقبل معاملته رغم نقص الشروط او الاوراق
- تجاوز الروتين : يتخطى متطلبات الاجراءات الرسمية لتحقيق مصلحته بسرعة
- ضمان عدم عرقلة معاملاته مستقبلاً : يشعر بالأمان لوجود موظف " مساند " داخل المؤسسة

اسباب الفساد الاداري

- عدم وضوح الاجراءت داخل المؤسسة
- ضعف الرقابة الادارية
- سيطرة العلاقات الشخصية على القرارات
- نقص الوعي القانوني لدى الموظفين
- تدخلات وضغوط خارجية تؤثر على القرار الاداري
- غياب نظام عقوبات واضح وحازم
- عدم وجود فصل فعلي بين السلطات الثلاث

اثار الفساد الاداري

- تراجع جودة الخدمات العامة
- انخفاض كفاءة الاداء المؤسسي
- فقدان الثقة بين المواطن والدائرة
- خلق بيئة عمل غير عادلة
- زيادة الروتين وتعطيل مصالح المراجعين

مؤشرات الفساد الاداري

اختلاف المعاملة بين المراجعين لنفس الطلب

تعدد القرارات المتناقضة لنفس الحالة

غياب التوثيق او فقدان المستندات

وجود استثناءات بلا مسوغ قانوني

عدم الالتزام بالتسلسل الاداري

الاطار القانوني للفساد الاداري

- قانون الخدمة المدنية العراقي رقم 24 لسنة 1960
- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنه 1991
- التعليمات الادارية الخاصة بكل مؤسسة
- لجان التحقيق الاداري والانضباط الوظيفي

واجبات الموظف لمنع الفساد الاداري

- الالتزام بالقوانين والانظمة
- احترام الوقت والدوام الرسمي

- معاملة الجميع بعدالة ومساواة
- توثيق كل القرارات والتعاملات

- عدم استغلال المنصب لاي مصلحة شخصية او محاباة

المقترحات العملية لمكافحة الفساد الاداري

تعزيز الشفافية في العمل الاداري : من خلال نشر المعلومات الاساسية ، وتوضيح الاجراءات ، واتاحة البيانات للموظفين والمراجعين بشكل واضح وسهل

تقوية الرقابة الداخلية والخارجية : عبر تفعيل وحدات التدقيق ، واعداد تقارير دورية ، واعتماد اساليب متابعة حديثة تقلل من التجاوزات

تبسيط الاجراءات وتقليل الاحتكاك المباشر: من خلال اعتماد الانظمة الالكترونية في انجاز المعاملات، وتقليل الاعتماد على الورقيات والعمليات اليدوية

ترسيخ ثقافة النزاهة والاخلاق الوظيفية : عبر التدريب المستمر ، والتوعية بأخلاقيات الوظيفة العامة، وتشجيع الالتزام بالسلوك المهني السليم

تفعيل قنوات الابلاغ عن الفساد :عبر توفير اليات امنة وسرية لاستقبال الشكاوى والابلاغ عن التجاوزات ، مع ضمان حماية المبلغين

المساءلة عن العدالة وتطبيق القانون : من خلال اتخاذ اجراءات *واضحة تجاه المخالفات ، وفرض عقوبات رادعة عند ثبوت حالات الفساد ، لضمان العدالة ومنع التكرار*

THANK YOU!